**سلسلة محاضرات مقياس الاقتصاد السياسي**

**الدكتورة : بيرم .ف كلية العلوم السياسية - جامعة قسنطينة 3 -**

**الاشتراكية العلمية ( الجزء الثاني)**

**3- أسس الاشتراكية العلمية :**

إن خلاصة التحليل العلمي لماركس هي أن النظام الرأسمالي لابد أن ينتهي به الأمر إلى الفناء طبقا لقوانين التطور التاريخي العام ، لان منطق هذا النظام نفسه يؤدي إلى وجود قوى متناقضة تعمل داخله ويؤدي تناقضها إلى القضاء عليه في نهاية المطاف وقيام الاشتراكي على أنقاضه .

وقد اعتمد ماركس في تحليله هذا على 3 أسس وهي :

**أ- فلسفة هيجل :**

 من أهم نظريات الفيلسوف هيجل " نظرية التطور الدياليكتيكي " ، التي فسر بها تطور الفكر الإنساني ، ففي رأيه أن أية فكرة عندما توجد تحمل في طياتها بذور زوالها لأنها لا تتسم بالكمال المطلق ، ومن هنا يقوم نقدها الذي ينفيها ويظهر نقيضها ، وهذا النقيض نفسه يحمل في طياته بذور زواله ، وهكذا وعلى مثل هذا النهج يكون الفكر الإنساني في تطور ، وحسب هيجل أن هذه الأفكار حينما تتشكل من العقل تؤثر على الحياة والواقع المادي فيتشكلان طبقا لهذه الفكرة ، فالنظم السياسية والاجتماعية هي تشكيلات مادية لفكرة أو مجموعة من الأفكار ، وبالتالي كلما تطورت هذه الأفكار تطورت هذه التشكيلات . بمعنى أسبقية الفكرة على المادة .

 غير أن ماركس اخذ من هيجل ما يعرف بالطريقة الجدلية في التطور لكنه تناولها بطريقة مخالفة .

**ب- المادية الجدلية:**

 اخذ ماركس عن هيجل نظريته في التطور الديالكتيكي التي فسر بها تطور الفكر الإنساني ولكنه عكسها ، حيث انه لا يسلم بان الفكر هو الذي يحرك تطور التاريخ البشري . وقد حاول أن يحدد القوى الحقيقية لهذا التطور ، وانتهي إلى فكرة أطلق عليها " التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ " ، ومقتضى هذه الفكرة أن النواحي السياسية و الاقتصادية والفكرية إنما تتشكل وتتكيف بظروف الإنتاج وبالعلاقات التبادلية القائمة في المجتمع .

فليس الفكر الإنساني إذن هو الذي يحدد للإنسان طريقة معيشته، ولكن طريقة معيشته هي التي تحدد وعيه وفكره . جملة القول أن العامل الاقتصادي هو الأساس في تشكيل جميع العوامل الأخرى بما فيها الفكر، لذا سميت نظريته بالمادية التاريخية.

**ج- المادية التاريخية والصراع الطبقي:**

 إن المادية التاريخية هي تطبيق للمادية الجدلية على الحياة الاجتماعية والسياسية ، وهنا يستنتج ماركس من التطور التاريخي وما تخلله من نظم اجتماعية، بأن كل نظام اجتماعي يحمل في داخله بذور فنائه . ففي كل نظام تنشأ قوى تناهضه حتى تقضي عليه وتزيله لتنشئ مكانه نظاما جديدا، وفي هذا النظام الجديد تنشأ قوى جديدة تناهضه وتقيم مكانه نظام جديد وهكذا ....

 من هنا يعتبر انه ما من مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي إلا وشهدت صراعا طبقيا، ناجم عن وجود طبقتين متفاوتتين في الغنى، هذا الصراع بدأ منذ أن زال نظام الملكية المشتركة للأرض وقام مكانه نظام الملكية الفردية القائم على استغلال الإنسان للإنسان.

وبنظرة سريعة للتطور التاريخي الاجتماعي نلاحظ انه مر بهذه المراحل :

 المجتمع المشاعي (الملكية جماعية لوسائل الإنتاج) المجتمع العبودي ( أسياد وعبيد ) المجتمع الإقطاعي ( ملاك الأراضي والفلاحين ) المجتمع الرأسمالي ( برجوازيين وعمال)

المجتمع الاشتراكي (الرجوع إلى الملكية الجماعية والقضاء على الصراع الطبقي) المجتمع الشيوعي (بعد المرحلة الانتقالية من سيطرة الدولة تسقط الحاجة إليها ونتحول إلى النظام الشيوعي كما في الحالة البدائية كل شيء مشاع بدون حدود وقيود).

 في هذا الصدد يقول ماركس بأن النظام الرأسمالي سينهار ليقوم مقامه النظام الشيوعي، ولكن الوصول لهذا النظام لابد من اندلاع الثورة البروليتاريا لاستلام السياسة من الطبقة الرأسمالية ووضعها بتصرف الطبقة العمالية لكي تتمكن هذه الطبقة بواسطتها من ضرب الملكية الرأسمالية الفردية لوسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية .

**4- أهم الأفكار الاقتصادية الماركسية:**

من ابرز أفكار المدرسة الماركسية ما يلي:

**أ- نظرية القيمة في العمل:**

يقول ماركس بأن السلع تتبادل فيما بينها لان لها عنصر مشترك والمتمثل في عمل الإنسان، فالقيمة حسبه تكمن في كمية العمل الضروري اجتماعيا والمتجسدة في الأشياء، وهذه الكمية تقاس بالمدة الزمنية الضرورية، وقد أكد ماركس على اعتبار العمل كمصدر للقيمة بهدف الوصول إلى اقتصاد اجتماعي الذي زيفه الستار النقدي.

**ب - نظرية فائض القيمة:**

- إن اهتمام ماركس بنظرية القيمة إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى رغبته في تفسير فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسماليون في ظل النظام الرأسمالي.

- بما أن أصحاب المصانع والرأسماليين من الطبقة البرجوازية يشغلون العمال مقابل أجر زهيد هذا ما يعرف بفائض القيمة، بمعنى أن العمل بمثابة سلعة يبيعها العمال ولكنهم لا يتاقضون ثمنها الحقيقي، وإنما أقل بكثير وبالتالي هذا ما سيحدث الهوة بين طبقات المجتمع.

- فمثلا لو أن الرأسمالي شغل العامل12 ساعة فإنه يدفع له أجرا كفافيا يعادل قيمة عمل 6 ساعات، والست ساعات الباقية يستأثر بها الرأسمالي لنفسه، وهذه هي القيمة الفائضة التي يسعى الرأسمالي باستمرار إلى زيادتها وبعدة طرق منها:

- إطالة يوم العمل وهذه التي يسميها ماركس القيمة الفائضة المطلقة.

- استخدام آلات جديدة تمكن المنتجين من تخفيض تكاليفهم قياسا بنظرائهم الذين لم يلحقوا بهم وعندئد يحقق الرأسمالي القيمة الفائضة الإضافية. حيث يميز ماركس في العمل بين عنصرين:

* قوه العمل التي تباع من طرف العامل.
* ومنتوج العمل المحقق من طرفه.

 لكن قيمه هذين العنصرين ليست متساوية والفرق بين القيمتين هو ما يسمى فائض القيمة.

**ج- قانون تراكم رأس المال:**

**-** يرى ماركس أن الفائض عن استغلال العمال هو سر تكوين رأس المال، الذي يعرفه بأنه:" العمل المتراكم المستعمل بغرض اقتناء السلعة وهو في حد ذاته لا يملك أي قوة لأنه ميت ولا ينتعش إلا بعد ما يتزود بقوة العمل الحية".

- رأس المال عنده ينقسم إلى قسمين: رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير، فالأول يستخدم لشراء وسائل الإنتاج والمواد الأولية وهو لا يتغير في نهاية الإنتاج، فقيمته فقط حولت، أما الثاني فهو مخصص لشراء قوة العمل، وهو الذي يتغير ويتزايد عن طريق الاستثمار في قوة العمل والحصول على فائض القيمة نظرا لأن العمل يزيد من قيمة السلعة التي يساهم في إنتاجها، ومن خلاله يتحدث ماركس عن:

- معدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال، وهو النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال المتغير.

- معدل الربح وهو النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلي الثابت والمتغير.

- التركيب العضوي لرأس المال وهو النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلي.

 على هذا الأساس فإنه كلما ترتفع نسبه فائض القيمة( الاستغلال)، كلما نقص أجر العامل، أي كلما تدنى العمل الضروري أو كلما مدد حجم العمل( فائض العمل)، تراكم رأس المال فهو تحويل فائض القيمة إلى رأس المال.

**د- نظرية الربح( قانون تناقص الأرباح):**

- الربح هو الفرق بين سعر البيع للسلعة وسعر التكلفة، وهو يختلف عن فائض القيمة، حيث يرى ماركس انه في ظل الإنتاج الرأسمالي القائم على الميكنة وزيادة كثافة رأس المال فإن معدلات الأرباح تتناقص.

- فكلما زاد عدد العمال ونسبتهم إلى رأس المال في المشروع، كلما حقق صاحب العمل فوائض مرتفعة، وحيث أن النظام الرأسمالي من خصائصه الالتجاء إلى الآلية والميكنة والتكنولوجيا المكثفة لتوفير عنصر العمل، فإن ذلك بالضرورة سوف يؤدي إلى تخفيض معدلات الأرباح ولكي يعوض الرأسمالي ذلك يلجا إلى زيادة نسبه فائض القيمة أي استغلال العمال وتخفيض الأجور، واستغلال الأسواق والاحتكار، ورفع الأثمان للمحافظة على الحجم الكلي للأرباح.

- بمعنى أن الربح دائما اقل من نسبة فائض القيمة، وهو يتوقف على نسبة فائض القيمة والتركيب العضوي لرأس المال، حيث انه كلما تقلص حجم رأس المال الثابت كلما زاد معدل الربح.

ويتدنى الربح بسبب الاعتماد على الآلة حيث يتغير التركيب العضوي لرأس المال، وذلك بسبب زيادة رأس المال الثابت بشكل أسرع من العمل( رأس المال المتغير)، وكلما ارتفع الأول( رأس المال الثابت) انخفض الربح، وهو ما يسمى بقانون ميل معدل الربح للانخفاض، ومن بين الحلول التي يطبقها الرأسمالي تخفيض الأجور والرفع من نسبة الاستغلال، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة، وهذا القانون هو إحدى الأسباب الرئيسية لأزمة الرأسمالية وزوالها المحتمل حسب كارل ماركس.

**5- تقييم أفكار الاشتراكية العلمية الماركسية:**

**أ- الجوانب الإيجابية( الإسهامات):**

 - وجه كارل ماركس النظر بقوة إلى الاهتمام بفكره التطور وبحث قوانينه واتجاهاته والعوامل التي تؤثر فيه.

- إن فكره التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ تعطي منهجا للبحث يمكن تطبيقه في نطاق العلوم الاجتماعية المختلفة، كما أنه ربط العلاقة الدائمة بين البنى الاقتصادية( التحتية) والبنى المؤسساتية( الفوقية) لمجتمع معين.

- أظهر الفكر الاقتصادي الماركسي عيوب الرأسمالية، وهذا ما دفع إلى التطور ومعالجة العيوب، وبهذا فإن الفكر الماركسي خدم الفكر الرأسمالي والمجتمعات الرأسمالية دون نية أو قصد، كما أن وجود هذا التيار وما شكله من خطر على الرأسمالية قد دفع بحكومات البلدان الرأسمالية إلى التدخل لمعالجة المساوئ الموجودة في النظام الرأسمالي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم تعد الدول تؤمن بمزايا الحرية الاقتصادية المطلقة وقامت الحكومات بتحديد ساعات العمل كما قامت بوضع حد أدنى للأجور بموجب القانون، وسنت التشريعات الاجتماعية التي تكفل رعاية الضعفاء وكبار السن والبطالين.

 - من الناحية المذهبية استطاع أن يجعل من حركته الفكرية التي هي الاشتراكية مذهبا نشيطا حتى أنه طبق على أرض الواقع كنظام في العديد من البلدان.

**ب- الجوانب السلبية(الانتقادات):**

- نقد فكرة الصراع الطبقي: إن تقسيم ماركس المجتمع إلى طبقتين متصارعتين: طبقة رأسمالية وطبقة عمالية، يعتبر تقسيما لا يمت بالواقع دائما في كل المجتمعات الإنسانية، إذ أن هذا التقسيم، قد أغفل وجود طبقة متوسطة تشغل مكانا وسط بين الطبقة البرجوازية الحاكمة وبين طبقة الأجراء. أما عن الصراع الطبقي فإنه لا يقتصر على الصراع بين الطبقتين متعارضتين في المصالح، إذ أنه ثمة صراع داخل الطبقة الواحدة في حد ذاته، كما أنه لا يمكن العيش في مجتمع فيه طبقة واحدة لأنه أكيد ستظهر التناقضات.

**-** نقد الفكر الماركسي عن مستقبل الإنسانية: إن استمرار تدهور أحوال العمال في الدول الرأسمالية لم يحدث إلا نقيضه، فلم يكن ماركس يتصور في عصر الحرية الاقتصادية الذي عايشه نجاح الدولة في التوجيه الاقتصادي، كما أنه لم يتصور نشأة نقابات العمال كوسيلة ناجحة لمقاومة استغلال أصحاب الأعمال للعمال والدفاع عن مصالحهم.

**-** نقد الفكر الماركسي عن دكتاتورية البروليتاريا:طبقة البروليتاريا تتكون من مجموعة متباينة مع فئات وعناصر شتى تتفاوت من ناحية مستويات ثقافتها وأعمالها واهتماماتها، وبالتالي لا يمكن أن تشكل كلا متجانسا يسوده التضامن والتماسك، كما أنه يمكن تحقيق مطالب هذه الفئات من دون الدكتاتورية بالاعتماد على الطرق والأساليب الديموقراطية مثل النقابات العمالية.

- انتقاد نظرية القيمة وفائض القيمة: حيث من العبث القول أن قيمة السلع تتحدد بمقدار ما تتضمنه من عمل، فالعمل أحد عناصر الإنتاج إلى جانب الأرض ورأس المال والتنظيم، ومن غير المنطقي أن نرجع كل هذه العناصر إلى عنصر العمل. وباستبعادنا لنظرية العمل في القيمة، وجب علينا أن نستبعد بالتبعية نظرية فائض القيمة، ذلك لأنها تقوم على افتراض أن قيمة القوة العاملة للعامل تتحدد بساعات العمل اللازمة لإنتاجها.

- انتقاد نظرية التطور الديالكتيكي: إن فكرة التطور الديالكتيكي التي اعتمدها ماركس في تحليلاته المادية للتاريخ يمكن أن يحاج بها، فإذا صح أن لكل نظام نقيض، فإنه من الصعب استبعاد النظام الاشتراكي، فهو بدوره يحوي بذور فنائه، وبالتالي يصعب التسليم بأن النظام الشيوعي هو نهاية التطور وآخر النظم التي يشهدها المجتمع الإنساني.

- يقر ماركس بأن معدل الربح في النظام الرأسمالي يميل إلى الانخفاض، فهو يعتقد أن الأخذ بالأساليب الفنية لا أثر لها على الإنتاجية، مع العلم أن الرأسمالي لا يلجأ إلى هذه الأساليب إلا إذا كان من ورائها كسب أي زيادة في الإنتاجية وزيادة في فائض القيمة، ففائض القيمة لا ينتج فقط من العمل أو رأس المال المتغير وإنما ينتج أيضا من رأس المال الثابت.